

الفصل العاشر

التقارب والتباعد بين شطري اليمن

الانقلاب العسكري في الشمال (٧٤-١٩٧٧م):-

في الثالث عشر من يونيو ١٩٧٤م شكلت القوات المسلحة في اليمن الشمالي مجلس قيادة مكون من سبعة أعضاء بقيادة العقيد إبراهيم الحمدي، نائب القائد العام للقوات المسلحة، وأذاعت وكالة الأنباء للشرق الأوسط أن قرار تشكيل المجلس الجديد اتخذ في اجتماع عاجل عقد في مقر قيادة القوات المسلحة بعد ظهر الثالث عشر من شهر يونيو. بعد أن قدم القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى استقالتيهما، وقد أعلنت حالة الطوارئ في مختلف أنحاء البلاد، وأغلقت المطارات، وفرض منع التجول في المدن، وطلب إلى حكومة الدكتور حسن مكّي التي شكلت في شهر مارس الاستمرار في أعمالها^(١).

والعقيد الحمدي في الثلاثين من عمره من مواليد مدينة (ثلا) وكان والده قاضياً، وقد أتم دراسته في دار العلوم باليمن عام ١٩٦٢م والتحق بالقوات المسلحة، وتخرج من مدرسة المظلات، ثم عين بعد ذلك قائداً لفرقة الصاعقة، وتولى الحمدي مؤخراً منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية.

وجاء في البيان الذي أذاعته إذاعة "صنعا" أنه بعدما استعادت البلاد السكينة والأمن بفضل الحكمة السياسية للقيادة السياسية العليا للبلاد وعلى رأسها القاضي عبد الرحمن الإرياني ومن تعاون معه من الزعماء الأمراء، والعناصر الوطنية من مختلف القطاعات، بدأ الجو يكفهر وظهرت خلافات في وجهات النظر مما أسفر عن فساد إداري في المرافق العامة، وهو الأمر الذي دفع أعضاء المجلس الجمهوري

(١) سجل العالم العربي، مرجع سابق (يناير - يونيو ١٩٧٤م)، ص ١٦٦.

على تقديم استقالتهم إلى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى الذي بدوره قدم استقالته إلى القيادة العامة للقوات المسلحة.

في الرابع عشر من يونيو وهو اليوم الثاني للانقلاب أصدر مجلس القيادة في صنعاء سلسلة من القرارات والتي تضمنت أولاً تعليق الدستور، ثم حل الحزب الواحد، وكذلك حل قيادة القوات المسلحة، ورفع رواتب العسكريين، وزيادة أعضاء المجلس من سبعة أعضاء إلى عشرة أعضاء.

وأعلن مجلس قيادة الثورة أنه سيعمل على تكوين تنظيم سياسي جديد تابع من القاعدة الجماهيرية والواقع الشعبي، وسيتم تشكيل لجان في كل محافظات الجمهورية للنظر في حالة المسجونين وإطلاق سراح من تثبت براءتهم. وكانت هذه اللفتة من القيادة السياسية الجديدة هامة جداً تمس المظلومين في السجون، ودغدغت عواطف الشعب نحول أمل منشود.

وأعلنت القيادة أيضاً أنه سيتم تسليم مسؤوليات الحكم إلى المدنيين بمجرد أن تتبدد السحب والغيوم، وأكد الإعلان أن القوات المسلحة تنوي العمل من أجل إخراج البلاد من الفوضى الإدارية والمالية، وأكد وزير الإعلام (أحمد قاسم دهمش) في صنعاء في يوم الخامس عشر من يونيو سنة ١٩٧٤م أن القوات المسلحة عازمة على اجتثاث الفساد الإداري وتحرير الشعب من الفوضى والرشوة وقال إن مجلس القيادة يبحث عن العناصر المدنية المؤهلة لتسلم السلطة^(١). وكان رأي المراقبين في صنعاء أن ما حدث لا يمكن وصفه بالانقلاب بل تسلم السلطة لمن يبدو للجميع أنهم الأقدر على تحمل المسؤولية في مثل هذه الظروف.

وأسندت رئاسة الوزراء إلى السيد محسن العيني الذي شكل حكومته في الحادي والعشرين من يونيو سنة ١٩٧٤م وفي ظل القيادة الجديدة أعلن في مؤتمر صحفي عقده رئيس الوزراء في الثالث والعشرين من يونيو سنة ١٩٧٤م أن اللجان المشتركة بين شطري اليمن ستواصل عملها، وأن الشطرين سوف يعيشان في سلام.

(١) سجل العالم العربي، مرجع سابق، مجلد (٧٤م)، ص ١٦٧.

وأن إعلان الوحدة متروك للظروف الملائمة وقال إننا نأمل أن تكون علاقات الشطرين أخوية إن لم تكن وحدوية.

أما عن ردود الفعل في الشطر الجنوبي من اليمن قالت النهار "البيروتية" يوم ٢٤ يونيو أن هناك إشارة واحدة جاءت على لسان عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للتنظيم السياسي - الجبهة القومية - (الحزب الحاكم) ضمن خطاب ألقاه في عرض عسكري في خور مكسر بمناسبة الذكرى الخامسة للحركة التصحيحية في الثاني والعشرين من يونيو، وهي ذكرى الانقلاب على الرئيس قحطان الشعبي قال إسماعيل : إن ما حدث في صنعاء هو شأن داخلي يخص صنعاء مع تذكير الحاكمين هناك بأن حكومة عدن لا تزال تؤمن بوجوب تنفيذ اتفاقات الوحدة بين الشطرين^(١). ومن ردود الفعل التي أوردتها بعض الصحف العربية هو ما أوردته "مجلة الهدف البيروتية" لسان حال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الماركسية يوم ٢٢ مايو ١٩٧٤م تقول في طرحها التحليلي حول الانقلاب هو أن فترة المراوحة التي فرضتها سلطة الإيراني وما كان يسميه البعض بسياسة التوفيق، إنها مرحلة لم تعد تسمح بأي شكل من أشكال المعاشية، والوفاق بين القوى الرجعية والتقدمية ضمن سلطة واحدة على نمط الاتجاه السياسي للإيراني دون حسم لأي منهما، ووصفت الهدف الانقلاب أنه خطوة جديدة أخرى على طريق تحقيق أهداف السياسة السعودية من أجل محاصرة ثورة اليمن الديمقراطي.

لكن هذه النظرة المتطرفة والغير موضوعية للاتجاه الماركسي نحو حركة ١٣ يونيو تدل على الجهل في التركيبة السياسية للحركة فهي قد ضمت عناصر قومية من ذوي الاتجاه ألبعثي مثل يحيى المتوكل وحمود بيدر، وعلي أبو لحوم، ومجاهد أبو شوارب، والرائد عبد الله عبد العالم وهو العضو الخامس من أنصار الفكر القومي ناصري الاتجاه، أما الرئيس الحمدي فهو محسوب على القوميين العرب وهذا يدل على أن الحركة لم تكن مرتبطة بالطبع بالفلك السعودي كما تصوره الماركسيون.

(١) المرجع السابق (مجلد ٧٤م)، ص ١٧١.

الحمدي وتوجهاته الإصلاحية:-

كان على الرئيس الحمدي أن يلتزم لنفسه قوة أمنية لتحمي مشاريعه الإصلاحية، وكان من الطبيعي أن يبدأ أولاً بإصلاح جهاز الأمن الوطني وتطويره بإدخال وسائل التجسس وأدوات التحقيق الحديثة^(١) وأصبح القوة الثانية بعد الجيش. وفي الثاني والعشرين من يونيو ١٩٧٤م أصدرت قيادة يونيو قراراً بتسوية الرتب العليا وتكون أعلى رتبة في الجيش هي رتبة مقدم يسرى هذا القرار على رئيس مجلس القيادة نفسه.

وقد أبرز الحمدي مرونة ملفقة للنظر وذلك في وداعه للقاضي الإرياني في الثامن عشر من يونيو وداعاً رسمياً بصحبة رئيس الوزراء عندما غادر اليمن متجهاً إلى منفاه في اللاذقية (سوريا) وبعد عام من تولي الحمدي السلطة بدأ يعيد النظر بالقوى المحيطة به بغض النظر عن الاتجاه القومي لهؤلاء الذي يجمع معظم أعضاء مجلس القيادة.

حيث أصدر قرارات بإقصاء "آل أبو لحوم" الرائد على أبو لحوم، والرائد محمد أبو لحوم، من القوات المسلحة، وكذلك بعض أنصارهما من الضباط، حيث ترددت الأنباء عن تسريح ثلاثين ضابطاً من الجيش، ثم إقصاء المقدم مجاهد أبو شوارب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة اليمني، والمقرب من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، كانت التجمعات السياسية في الشمال اليمني تتكون من ثلاثة مراكز قوى، وكان على الرئيس الحمدي بصفته القائد العام ورئيس مجلس القيادة أن يحسم الموقف لصالحه، وكان هذا الموقف لا يتم إلا بتأييد الدولة السعودية، وقد أشارت مجلة الهدف الفلسطينية^(٢) أنه كان على الرئيس الحمدي فرض سلطة الدولة الواحدة. إذ أن حكام السعودية كانوا يخشون من استمرار تلك التناقضات داخل حرم السلطة وازدواجيتها في أغلب المراكز واستغلالها لصالح العناصر

(١) د. محمد عبد السلام، الجمهورية بين السلطنة والقبلية في اليمن الشمالي، القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر،

١٩٨٨م، ص ٦٢.

(٢) مجلة الهدف ٣١ مايو ١٩٧٥م.

الثورية، ومن الأحداث التي تناقلتها الصحف والوكالات العالمية عن صنعاء هو عودة الفريق حسن العمري رجل السعودية إلى اليمن، أنه أخذ يمهد باتصالاته من أجل فرض هذا الاتجاه نحو الدولة الواحدة القوية، ومن ثم كان إعلان السعودية لدعمها الميزانية اليمنية التي تعاني من الإفلاس، على إثر قيام الرئيس الحمدي بزيارة الرياض لبحث سبل تطوير العلاقات بين البلدين، والأوضاع المحيطة بمنطقة الخليج والموقف تجاه اليمن الديمقراطية الشعبية.

ربما أن هذه الإجراءات التي اتخذها الرئيس الحمدي كانت بمثابة استرضاء السعودية بعد اغتيال محمد أحمد نعمان في بيروت في الثامن والعشرين من يونيو ١٩٧٤م، وكان نعمان نائب رئيس وزراء اليمن الشمالية، ووزير خارجيتها سابقاً. ويبدو أن الحمدي كانت له يد في عملية الاغتيال لأن نعمان ساهم في المباحثات عن التنازل عن الأراضي اليمنية، وكان رجلاً دبلوماسياً مقبولاً لدى الأوساط السياسية السعودية، كما كان من المعارضين لتوجهات سياسة القاضي الإيراني ويبدو أن قرار اغتياله صدر قبل الانقلاب الأبيض.

وفي أول مارس أصدرت القيادة السياسية قراراً يقضي بإغلاق المراكز الثقافية الأجنبية والعربية الموجودة في اليمن، وتعود هذه المراكز إلى كل من العراق، وسوريا، وليبيا، والسعودية، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا.

لقد كان عام ١٩٧٥م هو عام التصحيح إذ تم إنشاء لجنة عليا، ولجان فرعية لها للتصحيح المالي والإداري في الدولة، وقضى قرار الإنشاء أن اللجنة ذات شخصية اعتبارية تستمد سلطاتها من الشعب، وعين أحمد دهمش وزير الإعلام أميناً عاماً للجنة العليا، وضمت اللجنة ستة عشر عضواً، ونص قرار إنشاء اللجنة على أن تختص بالاضطلاع بمهام مراقبة ومتابعة نواحي التصحيح المالي والإداري في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة في القطاعين العام والمختلط عن طريق التفيتش المباشر عن أعمالها، كما تختص بإنشاء فروع لها في جميع أجهزة الدولة^(١).

(١) سجل العالم العربي (المجلد الثالث - ١٩٧٥م) ص ١٦٤٢ "القرار صدر بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٥م، صنعاء.

وكان هذا التشكيل الهدف منه تسهيل الخدمات للناس، فقد شكلت لجان المظالم من خلال لجان التصحيح، وفي كل محافظة تكونت لجنة أساسية برئاسة المحافظ ينبثق منها لجان فرعية لها في كل ناحية من نواحي المحافظة من مهامها تلقي شكاوي الناس والبت في حل البعض منها، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الإرث والتي تشكل عائقاً كبيراً لدى القضاء في اليمن نظراً لضعف بنية القضاء في اليمن، وكثرة المظالم لجهل القضاة وتفشي الرشوة في المحاكم، وجهل الموظفين الإداريين في إيجاد بعض الحلول الإشكالية بين الخصوم في قضايا المنازعات، ومن الأهداف الأساسية لهذه اللجان تحرير الإدارة الحكومية من القبليّة والمحسوبية وكذلك القضاء على الرشوة.

كانت اللجان الفرعية تحتوي على عناصر من المفسدين والجيدّين وكان الغالبية منهم يبحثون عن مصادر الرزق عن طريق هذه اللجان، فكان الانتماء إليها يتم عن طريق مدير الناحية حيناً، وحيناً آخر عن طريق وسيط غالباً ما يكون من الأعيان له مكانة مقربة من مدير الناحية حيث يتم انتقاء هذه العناصر وبالتالي ألغيت شخصية شيخ المحل، ولكن الأمر لم يستمر حيث طغى المفسدون على النوعية الأخرى وبدأت تنتشط بعض التيارات المعارضة لهذا العمل، والتي تعارضت مصالحهم مع هذه اللجان. وعاد الفساد الإداري الذي لا يتلاءم مع توجهات برامج القيادة السياسية الجديدة حيث كان يتم التقصي عن ابتزاز أو إهدار المال العام في شخصية معينة ويتم التحقيق فيها وإدانة المجني عليه، وتحال التحقيقات إلى الجهات المختصة مع المجني عليه فيعود المجني عليه (المتهم) بعد أيام قليلة إلى مقر عمله بمسؤولية أكبر من المسؤولية التي كان عليها في السابق. وأصبح من الحمق تقصي الحقائق لأن النتائج تأتي عكسية وعادت الفوضى الإدارية بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى ما كانت عليه سابقاً.

الجانِب الثاني هو توجه إصلاحِي عن طريق العمليات التعاونية الأهلية، فالفكرة قامت على أساس جمع الناس في القرى أو المدن في تجمعات منتظمة، وقسمت على شكل دوائر بحسب التقسيم الإداري، فالناحية وحدة مستقلة، والمدينة وحدة مستقلة أيضاً، تجمع هذه الوحدة كل ممثلي القرى فالقرية تنتخب من يمثلها،

ومركز تجمعها العزلة - وهي وحدة إدارية جزئية من الناحية- تجمع ممثلي القرى إلى الناحية، ويسمى هؤلاء الممثلون (الجمعية العمومية) التي تجتمع وتقوم بانتخاب هيئة إدارية ممثلة برئيس الهيئة، وأمين عام الهيئة، وأمين مالي وستة إلى سبعة أعضاء آخرين، ويشترك الرئيس في اجتماعات المحافظة برئاسة محافظ اللواء الذي يسمى رئيس التنسيق ومن خلال الاجتماع يتم ترشيح أمين عام التنسيق في المحافظة، ويتم ترشيح من يمثل المحافظة في الهيئة العليا في العاصمة، حيث يتم اجتماع من يمثل المحافظات في الجمهورية لاختيار أمين عام هيئة التعاون الأهلي للتطوير بدرجة وزير، ويتم اعتبار البقية أعضاء غير متفرغين، عدا الأمين العام المساعد، ويكون مهمة الأمين العام بهيئته الإدارية الواسعة والتي تشكل بداخلها كواادر متخصصة وعناصر مخصصة للعمل التعاوني يكون مهمته الإشراف على العمل التعاوني في كل محافظات الجمهورية بما في ذلك أمانة العاصمة، ومهمة الهيئات الفرعية ممارسة أعمال الإنشاء والتعمير في القرى والنواحي مع مشاركة الأهالي، وبالتالي كانت الممارسة الديمقراطية في العمل الوطني أكثر شمولية، وأكثر اتساعاً. كذلك فرض على الأهالي الإذلاء بأصواتهم بحرية واختيار دون ضغوط المشايخ الذين كانوا يعتبرون أنفسهم أوصياء على الرعايا، لكن عقدة الخوف التي فرضت عبر تاريخ مريز من التخلف والجهل جعل الناس في الغالب لا يختارون إلا العنصر الذي بيده مقاليد أمورهم، وهو سلطان الظل (الشيخ) ومن المعروف أن الشيخ في اليمن ملك بدون تاج، فهو الحاكم المتسلط وهو الجابي لأموال الرعايا نيابة عن الدولة.

وكانت فكرة التعاون القصد منها مشاركة الشعب في البناء والتعمير، وقررت الدولة تخصيص نصف ضريبة "الزكاة" لمشاريع التعاون الأهلي على أن ينفق الأهالي من أموالهم في سبيل تنفيذ مشاريع مد الطرقات إلى القرى، ومد الكهرباء، وتوصيل المياه إلى المنازل، وفوق ذلك تقوم الدولة بالإسهام مالياً، وإدارياً، وتقنياً، في إنجاز المشاريع ذات النفقات الكبيرة والإداريات المعقدة.

التطورات السياسية لحركة ١٣ يونيو ١٩٧٤م:

على الرغم من أن حركة يونيو عملت على تصفية خلاياها الذين عملوا سويًا على الإطاحة بالحكومة النوفمبرية السابقة إلا أن الحركة استمرت في منهجها السياسي في خط التوازن الذي أثبتته الإرياني سابقاً. وكانت التيارات الداخلية تمثل مراكز قوى مثل تيار القبلية الراسخة في أعماق المجتمع اليمني بما فيها القوات المسلحة، وتناحر عناصره على السلطة، وتيار آخر وهم الداعون إلى الاعتماد على السعودية^(١). وكذلك العناصر ذات الميول البعثية والقومية. وكان من المنطوق أن تبحث القيادة السياسية عن عنصر مقبول ليرأس الوزارة الجديدة. لذلك تم تعيين السيد / عبد العزيز عبد الغني وقد وصفت وزارته بوزارة الهدنة والتي كان المقصود بها تصفية الخلافات الداخلية. كان الحدث الذي أثاره المعارضون لسياسة حركة يونيو هو عودة الفريق العمري، والقاضي عبد الله الجري إلى صنعاء إرضاء للنهج المحافظ، حيث استقبل الفريق العمري عند عودته استقبلاً رسمياً في المطار، ولم يسري عليه قرار الحمدي بتخفيض الرتب العسكرية. وكان بيت أبو لحوم الذين يتمتعون بمركز قبلي منافس للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ حاشد، والذي يسندهم كل التيار البعثي في اليمن يعارضون ما يطلقون عليه تدخلات الجيران في السياسة الداخلية اليمنية تحت ستار المساعدات التي تقدم لليمن^(٢). ويتناول الدكتور الشهاري في رسالة بعث بها إلى حكومة (عدن) أنه بعد إقالة محسن العيني من رئاسة الحكومة، وضرب آل أبو لحوم لم يبقَ في الساحة سوى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى، وكان على الحمدي أن يختار خط المواجهة لابن الأحمر ضمن إطار من التحالف الوطني والسياسي ليدفع به إلى الأمام عن طريق التحرر الوطني والوحدة اليمنية^(٣).

(١) الأهرام، ٣١ يناير ١٩٧٥م.

(٢) سجل العالم العربي (يناير - يونيو مجلد ١٩٧٥) ص ٣٨٦.

(٣) د. محمد الشهاري، رسالي إلى الشهيد إبراهيم الحمدي، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٣م، ص ٣٢.

فعند وصول الحمدي إلى السلطة في (١٣ يونيو ١٩٧٤م) كانت السلطة المركزية من الضعف بحيث لم يكن لها وجود فعلي، فقد كانت معظم إيرادات الدولة تتفق بسخاء على مشايخ القبائل من أجل استرضائهم من ثم كانت القيادة الجديدة معنية بتجاوز هذه الأزمة عن طريق تقليص النفوذ القبائلي، لكن الجيش الذي اعتمد عليه الحمدي لم يكن مستقلاً تماماً عن القوى المؤثرة بل كان يعكس توازن القوى في المجتمع، فالمراكز القيادية في الجيش كان يشغلها ممثلون للقبائل الكبرى لذلك حاول الحمدي أن يتخلص من هؤلاء الضباط الذين دعموه وأوصلوه إلى السلطة وإحلال ضباط آخرين محلهم ليس لهم نفوذ قبلي، ومن ذوي الاتجاه القومي ليجعل الجيش أدواته القوية لتدعيم السلطة المركزية مما جعله في مواجهة صراع ضد شيوخ القبائل الرئيسية^(١).

لقد حاول الرئيس الحمدي منذ ١٩٧٤م أن يبني حكومة وجيشاً مركزيين عبر تقليص القوى السياسية والعسكرية للقادة القبليين الذين قوي مركزهم أثناء الحرب الأهلية التي انتهت عام ١٩٧٠م، وحاول أيضاً تقليص نفوذ المجموعات التي سيطرت على سياسة اليمن الشمالي قبل الانقلاب، وعمل على إقناع المملكة السعودية على أن تخفض دعمها لزعماء القبائل، حيث تدهورت علاقات الحمدي بقبائل (حاشد) ممثلة بالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وقبائل (بكيل) ممثلة بالشيخ سنان أبو لحوم واتخذ الحمدي خط التقارب مع اليساريين من المعارضين والتقرب إلى الجنوب إلا أنه قام بعملية اعتقال للعديد من اليساريين لذلك كان الحمدي يوصف بأنه من المؤيدين للسعودية تارة ومعاد لها تارة أخرى.

لقد اتجه الحمدي بشكل متزايد نحو الغرب في نفس الوقت الذي أبقى فيه علاقاته مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يقدم التسليح للجيش منذ الستينات. كذلك حصل الحمدي على أسلحة فرنسية وما يزيد على مائة مدرب أردني للتدريب على الأجهزة الأمريكية المعقدة. وطور علاقاته مع الصين وألمانيا الغربية. إلا أن

(١) توماس كوزنوفسكي، مجلة السياسة الدولية "البحر الأحمر والتوازن الإقليمي" (عدد ٥٩)، يناير، ١٩٨٠م،

الوضع الاقتصادي كان متردياً إذ كان يتراوح العجز في الميزانية ما بين ربع وثالث مجمل الإنفاق العام. أما الواردات فكانت تبلغ خمسة عشر ضعف الصادرات وقد حالت أعوام الحرب الأهلية وانعدام الاستقرار السياسي دون التنمية الحقيقية. كما شكل (مليون وسبعمائة ألف من أصل سبعة ملايين يمني) عمالة مهاجرة إلى الأقطار النفطية المجاورة، وكان هؤلاء المهاجرون يرسلون إلى الوطن (سبعة وسبعين مليون دولار) كل عام مما يغطي عجز التبادل الخارجي، لكن هذا المبلغ الضخم حين يضخ إلى اقتصاد جامد نسبياً إنما يتسبب في التضخم الذي وصل إلى ما يقرب ٤٠٪ سنوياً^(١).

ملامح الانهراج في العلاقات بين شطري اليمن:

جاءت حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤م في ظل توترات العلاقات بين صنعاء وعدن لتفتح صفحة جديدة من العلاقات والبدء في مباحثات جادة من أجل الوحدة الحقيقية بين شطري اليمن، وكان أول عمل اتجهت إليه حركة يونيو هو وقف الحرب الإعلامية ضد الجنوب، وأدت هذه الصفحة الجديدة إلى تبادل الزيارات الرسمية، ففي الخامس عشر من فبراير ١٩٧٧م توجه الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من اليمن إلى مدينة قعطبة إحدى المدن الشمالية حيث عقد مع رئيس مجلس القيادة المقدم إبراهيم الحمدي اجتماعاً مغلقاً تلاه اجتماع عام شارك فيه مسئولون من الحكومتين بحث المجتمعون القضايا الرئيسية التي تهم اليمن بشطريه، وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية، بما يخدم المصلحة اليمنية العليا، وتم الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ومسئول الدفاع، والاقتصاد والتجارة، والتخطيط، والخارجية يجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب في كل من صنعاء وعدن لبحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني وسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف

(١) سجل العالم العربي (بناهر- يونيو مجلد عام ١٩٧٧م)، ص ٢١٤ "حريدة السفير - البيروتية، نقلاً عن مجلة ذي مبدل ابست".

المجالات وتشكيل لجان فرعية من الاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الإنمائية والاقتصادية في الشطرين، ورفع التقارير عنها إلى الرئيسين مع الاقتراحات بشأنها. كما تم الاتفاق أيضاً على أن يمثل أحد الشطرين الآخر في البلدان التي لا توجد فيها سفارات^(١). وتكمن أهمية هذه الاتفاقية أنها جسدت رغبة الطرفين في تحقيق التقارب الحدودي من خلال تنسيق السياسة الخارجية إزاء الأخطار الخارجية التي تهدد اليمن، ومضيق باب المندب بشكل خاص واتخاذ موقف موحد عند وضع استراتيجية عربية خاصة بأمن البحر الأحمر، وتنشيط أعمال اللجان اليمنية المشتركة التي تشكلت بمقتضى اتفاقيات القاهرة وبيان طرابلس والتي تجمدت منذ عام ١٩٧٣م وكذلك الإشراف على عملية التنسيق بين الشطرين في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنمية الصناعية والزراعية^(٢).

وقد علقت وكالات الأنباء^(٣) في صنعاء على البيان الذي صدر في أعقاب اجتماع القمة الذي عقد في مدينة قعطبة واستغرق يومين على أن هذا المجلس سيجتمع كل ستة أشهر بالتناوب في عدن وصنعاء، وقد تحدد ميعاد عقد أول اجتماع في (٥ يوليو) ١٩٧٧م وسيكون من اختصاصات هذا المجلس بحث كافة المسائل التي تتعلق بالشعب اليمني، والإشراف على اللجان المشتركة التي ستقوم بالتحضير لتوحيد الدولتين خلال أربعة أعوام، وقد قرر الرئيسان إنشاء لجنة فرعية للاقتصاد والتخطيط والتجارة لتحقيق مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولتي اليمن.

لقد ساهم اللقاء كثيراً بإنهاء العداوة الحاصلة بين شطري اليمن، وحل التعاون محلها في الشؤون ذات المنفعة المشتركة. وبالنسبة لليمن الديمقراطي كان اللقاء خطوة أخرى للخروج من العزلة الدبلوماسية الطويلة التي عاشتها. ويدلل المراقبون

(١) الجمهورية اليمنية، كتاب اليمن الواحد، إصدار مكتب شؤون الوحدة (صنعاء) ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ص ٦٧.

(٢) حسن أبو طالب، الصراع بين شطري اليمن، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩م، ص ٨٥.

(٣) صنعاء - الخميس - ١٧/٢/١٩٧٧م وكالات الأنباء.

على أن الخروج من هذه العزلة بدأ مع إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٦م مقابل مساعدات اقتصادية كبيرة من المملكة أدت إلى قطع المساعدات العسكرية التي كانت تقدمها اليمن الجنوبية للمتتمردين الماركسيين في سلطنة مسقط وعمان المجاورة^(١).

في الحادي والعشرين من أبريل ١٩٧٧م تابعت الشرطة البريطانية البحث عن شاب في العقد الثاني من عمره شرقي الملاح اغتال القاضي عبد الله الحجري (٦٠ عاماً) رئيس وزراء اليمن الشمالية السابق وزوجته (٤٠ عاماً) والقائم بأعمال السفارة اليمنية في لندن، السيد عبد الله علي الحمامي (٤٥ عاماً) وقال السيد محمد عبد الله الإرياني سفير اليمن في بريطانيا أن عملية القتل ذات دوافع سياسية، وكان معارضو الحجري قد اتهموه خلال توليه رئاسة الحكومة بين عام ١٩٧٤-٧٢م بأنه مع الملكيين وأنه يعارض الاتحاد مع اليمن الجنوبية ذات النظام الماركسي.

لقد كان مصرع عبد الله الحجري وزوجته والوزير المفوض في السفارة اليمنية في لندن أثناء اتجاههم إلى السيارة، وكان القاضي الحجري الرجل الحديدي الذي يمثل في نظر التقدميين، الرجل التقليدي فضلاً عن كونه سجن مرات عديدة بعد الثورة كما أنه كان معرضاً للإعدام أكثر من مرة. وقد أنقذه من الموت صديقه الفريق حسن العمري الذي كان قائداً للجيش اليمني ورئيساً للحكومة، وقد كان تعيين الحجري بديلاً لمحسن العيني وكانا نقيضين، محسن العيني تقدمي ودبلوماسي محنك، لكنه إداري سيء، ولذلك أهمل الشؤون الإدارية عندما كان في السلطة، واعتمد كثيراً على المساعدات والقروض الخارجية، وأسرف في نفقات الدولة. أما عبد الله الحجري فرجل صلب معتز بميوله اليمنية، وواقعي في عمله السياسي عندما تسلم الحكم تفاعل السياسيين والدبلوماسيون خيراً في صنعاء لأن مشاكل الوضع اليمني لا يستطيع أن يواجهها سوى رجل مثل عبد الله الحجري. فمحسن العيني يتمتع بثقة الجيش وقياداته بحكم صداقاته بين القطاع العسكري،

(١) سجل العالم العربي (يناير-نوفمبر مجلد ١٩٧٧م)، ص ٢٠١.

أما الحجري فإنه يتمتع بثقة شعبية واسعة وقدرة على التعامل مع القبائل اليمنية لا تتوفر لسواه^(١).

لقد كانت الأوضاع تقتضي الحد من الفوضى الإدارية والمالية التي كانت ومازالت إحدى المشاكل التي تعيق حركة الإصلاح والتنمية في اليمن، ففي اليمن الجنوبي كان الانضباط الإداري والمالي على أشده، وكانت حركة التنمية بطيئة للغاية، وكان الصراع داخل الحزب الحاكم ناتجاً عن خلافات شخصية حول بعض المفاهيم الأيديولوجية على سبيل المثال الخلاف بين عبد الفتاح إسماعيل والذي كان يشغل منصب أمين عام الحزب ورفيقه الأمين العام المساعد ورئيس مجلس الرئاسة سالم ربيع علي الذي كان يحظى بشعبية كبيرة مما أدى إلى تصفية سالم ربيع عن طريق المقاومة الشعبية وبعض الفرق العسكرية المناوئة له.

أما في اليمن الشمالي فقد كانت السياسة الفوقية فردية لا تخضع للتشاور أو الحوار لذلك كانت الأخطاء الإدارية والمالية جسيمة، وكان التسبب المالي من الأسباب التي أعاققت حركة التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

وخلاصة القول فكل الشطرين عانى من تخلف في كل المجالات، ولولا الدعم الطيب من الدول الشقيقة والصديقة وإسهاماتهم في تنفيذ خطط التنمية لتعثرت أكثر مما عليه الآن....

(١) مجلة الحوادث، في ٢١/٤/١٩٧٧م "تحقيق عن اغتيال القاضي عبدالله الحجري".